و قوله فان قلت منع الملازمة وقوله الجزئيتان اه سند المنع وهو
ما و نقيض الممنوع قوله فنقول ثبت الممنوع
بيانه ان تلك الجزئيتان لم تتناقضا عند القدماء لاتحاد الكمية لا
لاختلاف الموضوع لانه لا لان النظر في جميع الاحكام انما هو الى
مفهوم القضية لوصف مفهوم الجزئيتين و لا لوصف مفهوم الجزئيتين
وهو الايجاب لبعض الافراد والسلب عن بعض لم يتناقض
عند القدماء لاتحاد الكمية لا لاختلاف الموضوع سح لانه لان النظر
في جميع الاحكام اه لم يتناقضا عند القدماء لاتحاد الكمية لا لا
ختلاف الموضوع و لا لم يتناقضا عند القدماء لاتحاد الكمية
لا لاختلاف الموضوع فالجزئيتان لم تتناقضا عند القدماء لا
تحاد الكمية لا لاختلاف الموضوع للحق المتقدم فقد و الحاصل
ويجوز ان يكون قوله فنقول ابطال للسند او ترتيب القياس
بيانه ان تلك الجزئيتان انما يتصادقان لاتحاد الكمية لا لاختلاف الموضوع
لانه لا لان النظر في جميع الاحكام اه لوصفها و لا لوصفها
لم تتناقضا سح لا لان القدماء لم تتناقضا ولما لم تتناقضا فالجزئيتان

فالجزئيتان انما يتصادقان لاتحاد الكمية لا لاختلاف الموضوع
لا لان النظر فالجزئيتان انما يتصادقان لاتحاد الكمية لا لاختلاف
الموضوع للحق المتقدم فقد و الحاصل مثله
و قوله فان قلت اه ابطال السند اعلم ان السؤال الاول و
الثاني واردان على دليل الجزئيتين الاعم دليل العكس فافهم
بيانه قوله اقول اعلم اولا اه
اعلم ان المراد الثاني بقوله اعلم اولا اه ان للتناقض معنيين
الاول التناقض المعرف بانه اختلاف قضيتين اه والثاني المعرف
بنقيض كل شيء رفعه لكن الفرق بينهما ان الاختلاف الواقع
في تعريف الاول يقتضي صدق احدهما وكذب الاخرى بالذات
واما التعريف الثاني وهو نقيض كل شيء رفعه فلا يقتضي صدق
احدهما وكذب الاخرى بالذات بل يقتضي بالواسطة مثلا
نقيض قولك الصبح كل انسان حيوان بالضرورة ليس كل انسان
حيوان بالضرورة وهو سالبة جزئية ضرورية والحال ان نقيض
موجبة الكلية الضرورية السالبة الجزئية الممكنة العامة وهو ليس

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)